ورقة بحثية

الدين و الدولة والتيارات الإسلامية في مصر

د. عمرو الشوبكي

رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات
(A.F.A. (www.afaegypt.org
٣ ش الشيخ المراغي العجوزة شقة ٩٣
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تعريف بالكاتب:

- رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات والخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- باحث معروف شارك في العديد من المؤتمرات الدولية وله مؤلفات عديدة خاصة فيما يتعلق بالحركات الإسلامية، والعلاقات العربية الأوروبية.
- يعد د. عمرو من كتاب المقالات المميزين في مصر والوطن العربي وله مقال يومي في جريدة المصري اليوم.

ملخص الورقة:

ظل إجمالا الحديث عن التيارات الإسلامية يتركز حول إمكانية دمج هذه التيارات في العملية السياسية، وكيف يمكن تحولها إلى تيار سياسي يقبل بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ودار جدل واسع حول حدود التحول في خطاب التيارات الإسلامية، وهل يمكن أن تصبح تيارات ديمقراطية أم أنها ستظل تمثل تهديدا دائما للديمقراطية وإلى أي حد تتحمل مسئولية تعثر التجارب الديمقراطية في العالم العربي، وما حدود مسئولية النظم القائمة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها ستحاول فهم الآليات والكيفية التي تراجع بها هذه التيارات توجهاتها السياسية والفكرية حتى لو كانت محدودة أو جزئية دون الاكتفاء بالتحليل العام لموقفها من قضية الديمقراطية، وعلاقة ذلك بوجود مؤسسات دولة قوية (قضاء وأجهزة أمن وإدارة مهنية ومحايدة) قادرة على ضمان هذا الدمج الآمن للتيارات الإسلامية في العملية السياسية.

منتدى البدائل العربي للدراسات

مقدمة

ظل إجمالا الحديث عن التيارات الإسلامية يتركز حول إمكانية دمج هذه التيارات في العملية السياسية، وكيف يمكن تحولها إلى تيار سياسي يقبل بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ودار جدل واسع حول حدود التحول في خطاب التيارات الإسلامية، وهل يمكن أن تصبح تيارات ديمقراطية أم أنها ستظل تمثل تهديدا دائما للديمقراطية وإلى أي حد تتحمل مسئولية تعثر التجارب الديمقراطية في العالم العربي، وما حدود مسئولية النظم القائمة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها ستحاول فهم الآليات والكيفية التي تراجع بها هذه التيارات توجهاتها السياسية والفكرية حتى لو كانت محدودة أو جزئية دون الاكتفاء بالتحليل العام لموقفها من قضية الديمقراطية، وعلاقة ذلك بوجود مؤسسات دولة قوية (قضاء وأجهزة أمن وإدارة مهنية ومحايدة) قادرة على ضمان هذا الدمج الآمن للتيارات الإسلامية في العملية السياسية.

ومن هنا، فمن الصعب فصل الحديث عن التيارات الإسلامية عن طبيعة الدولة التي تحتضن العملية الديمقراطية، فأحد شروط إحداث هذا الدمج الآمن للتيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية، هو وجود دولة مؤسسات دولة قادرة على ضبط العملية الديمقراطية كما جرى في تركيا، وغاب بالكامل في فلسطين وجزئيا في كل من أفغانستان وباكستان والعراق، فكانت الأولى نموذجا لدمج آمن وناجح للتيار الإسلامي والثانية نماذج للفشل.

ومن المهم بداية التمييز بين جماعات العنف الجهادية،مثل تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر و هما اللذان شكلا نواة تنظيم القاعدة، أو الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر وجماعات السلفية الجهادية في المغرب العربي، وبين التيار ات الإسلامية السلمية المحافظة (حتى لو اعتبرها البعض رجعية) كجماعة الإخوان المسلمين، أو تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا أو المغرب.

ولذا يبقى المقصود من مسألة الدمج هو التيارات الإسلامية السلمية بصرف النظر عن توجهاتها السياسية، وأبرزها في الحالةالمصرية و العربية جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست عام ١٩٢٨ على يد الإمام حسن البنا وظلت أهم جماعة سياسية ودينية في العالم العربي، ونجحت في انتخابات ٢٠٠٥ المصرية أن يكون لها ٨٨ نائبا في البرلمان.

أولا . الدولة والإسلام السياسي

مثل النقاش حول حركات الإسلام السياسي أحد أبرز محاور الجدل حول قضايا الإصلاح في العالم العربي ، خاصة بعد أن ربط الخطاب المتحفظ على بدء الإصلاحات السياسية، بين عملية التطور الديمقراطي، وبين فرص وصول التيار الإسلامي السلمي إلى السلطة وانقضاضه على عملية التحول الديمقراطي الوليدة.

والحقيقة أن هذا الموقف جاء في إطار أجندة متكاملة لتعطيل عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في العالم العربي، بدأت بالحديث عن رفض التدخلات الخارجية في شؤون مصر الداخلية، وضرورة التمسك بخصوصيتنا الحضارية والسياسية، وانتهت بأن لوحت "بخطر الديمقراطية" لأنها ستؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم.

وهكذا فإن خطاب "تعطيل الديمقراطية" امتلك مستويين في التعامل مع قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، الأول خاطب به قو ى الداخل مستثيرا فيها مشاعر الغيرة الوطنية ضد تدخلات الخارج، والثاني عكس الأول وخاطب به قو ى الخارج متجاهلا هذه المشاعر الوطنية بالحديث عن خطر التيار الإسلامي على الاستقرار في المنطقة وضرورة أن يتدخل الخارج مع نظم الداخل من أجل مواجهه خطر التيارات الإسلامية.

والسؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح فيما يتعلق بعلاقة حركات الإسلام السياسي بعملية الإصلاح الديمقراطي يتمثل في معرفة هل هذا التيار يمتلك عيوبا هيكلية تحول دون انفتاحه الديمقراطي، و هل الإشكاليات التي تمنع اندماجه في عملية التطور الديمقراطي هي إشكاليات "جينية" ترجع إلىبنية خطابه، وإ لى طبيعة النص العقائدي الذي ينطلق منه ويمثل نوعا من التداخل مع الإسلام؟ أم أن المشكلة ترجع أساسا إلى طبيعة السياق السياسي المحيط بهذه الظاهرة والقادر في حال إذا كان سياقا ديمقراطيا أن يعيد تشكيل هذا الخطاب الإسلامي وفق قواعد العمل الديمقراطي؟.

والحقيقة أن تاريخ كل الأفكار والحركات السياسية لم يكن مجرد نص أيديولوجي منزوع عن سياقه الاجتماعي، بل كان نصا مندمجا في السياق، فمن الصعب أن نفصل الشيوعية الأوربية التي راجت في الستينيات والسبعينيات عن السياق الليبر اليالذي عاشته أوربا الغربية ، و أدى إلى أن تكون تجارب الغالبية الساحقة من أحزابها مختلفة عن نظيرتها في بلدان أوربا الشرقية التي عاشت في ظل الشمولية ونظام الحزب الواحد، كما من الصعب أن نفصل خطاب التيارات الإسلامية على امتداد العالم العربي عن طبيعة النظم السياسية القائمة والواقع الاجتماعي المحيط بها.

ولذا فمن المهم امتلاك نظرة جديدة بعد ربيع الثورات العربية للتعامل مع التيارات الإسلامية تقوم أولا على ضرورة دمج هذه التيارات في العملية السياسية والديمقراطية، وهو ما بدأ بالترخيص لحزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين، والثاني لابد من وضع القواعد القانونية والضمانات السياسية حتى لا ينقلب أي تيار على الديمقراطية سواء كانت التيارات الإسلامية أو غيرها.

ومن هنا ستصبح هناك أهمية كبرى في قراءة موقف الإخوان المسلمين من الديمقراطية، حتى يمكن معرفة أي تحديات تمثلها عملية دمج الإخوان في العملية الديمقراطية على افتراض أن دولة المؤسسات سيشتد عودها وتتعمق في مصر.

و الحقيقة هناك مجموعة من الإشكاليات تتعلق بالموقف الفكري للإخوان من قضية الديمقراطية، وهل إيمانهم بالديمقراطية يقتصر فقط على وسائلها من انتخابات وبرلمان حر، أم يمتد إلى قيمها الثقافية والسياسية، وهل يمكن اعتبار الإيمان بالوسائل هو خطوة نحو الإيمان بقيم الديمقراطية أو على الأقل مبادئها الأساسية، بما يعني عدم النظر إليها على أنها "صناعة" غربية، إنما هي مبادئ إنسانية وعالمية يحق لكل شعب ولكل ثقة أن تساهم في تطويرها وا ثرائها؟

ويمكن القول إنه منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨ على يد الإمام الراحل حسن البنا والجماعة في علاقة صراع مع السلطة معظم الفترات، اختلفت في درجة حدتها من مرحلة إلىأخر ى، ولكنها ظلت باقية وكأنها قدر مصر في القرن الماضي، وحتى بدايات القرن الجديد.

ويمكن القول أيضا بأن رحلة تنظيم الإخوان المسلمين التاريخية، هي أيضا رحلة مع النظم السياسية المصرية، فالإخوان نشئوا كتنظيم في ظل الملكية والحقبة شبه الليبرالية، واصطدموا بالسلطة الناصرية وتعايشوا مع نظام السادات، وتأرجحوا في علاقاتهم بمبارك، وا ٍن ظلت قائمة على الاستبعاد لا الاستئصال، و بقي الوضع الحالي متفردا عن المراحل الأخرى بأنه غائب عنه التعامل السياسي من الأساس سواء مع الإخوان أو غيرهم منالقو ى السياسية الجادة.

وعاشت الجماعة عمرا مديدا اقترب من ٨٠ عاما، وعرفت حياة داخلية مليئة بالتنوع الجيليوالفكري، وعرفت كثير ا من الجدل داخلها وحولها، ودخلت في صدام قاس مع السلطة الناصرية، وعانى أعضؤ ها ويلات السجون والمعتقلات، كما فرضوا على أنفسهم سياجا من العزلة والانسحاب من المشاركة في الحياة السياسية طوال عهد الرئيس السادات الذي أفرج عنهم في بداية حكمه وعاد واعتقلهم في نهايته.

وامتلكت مرجعية فكرية وسياسية مرنة سمحت لها أن تمتلك تصور ا شاملا وعاما للإسلام يسمح للإخوان أن يكونوا سياسيين إذا أردوا، وأن يكونوا دعاة فقط للأخلاق الحميدة إذا حبوا، وأن يكونوا شيوخا على منابر المساجد أو نوابا تحت قبة البرلمان، وأن يكونوا صوفيين وأن يكونوا أحيانا ثوار ا، وأن يكون بين قادتهم القاضي المحافظ حسن الهضيبي والمناضل الراديكالي سيد قطب.

وعكس هذا التنوع الذي شهدته الجماعة تنوعا موازيا في المراحل التاريخية التي عرفتها والنظم المختلفة التي تفاعلت أو دخلت في مواجهات معها، وهذا ما جعلها التنظيم السياسي الوحيد الذي يمكن اعتباره "شاهدا على العصر " بنظامه الملكي ونظمه الجمهورية.

ثانيا ـ الإخوان المؤسسون: التأسيس الأول لجماعة الإخوان المسلمين

بدأت مرحلة الإخوان المؤسسين مع الإمام حسن البنا وا ٍخوانه الذين أسسوا تنظيم الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ في مدينة الإسماعيلية، واستمر منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، كواحد من أكبر التنظيمات السياسية في العالم العربي، ونجح في استخدام تكتيكات مختلفة تبعا لظروف كل عصر، تراوحت بين التقدم والكمون، والهجوم والدفاع، والحوار والمواجه، وعكست قدرات تنظيمية خاصة، سمحت للجماعة أن تبقى في العصر الملكي والعصور الجمهورية.

وكثيرا ما أبدى البعض دهشته من الأسباب التي أدت إلى بقاء الإخوان المسلمين طوال تلك الفترة متماسكين ومحافظين على بنائهم التنظيمي، وكثيرا ما أبدى البعض دهشته أيضا من قدرة الإخوان المعاصرين على أن يتعايشوا معا رغم وجود هذا القدر الكبير من التباين الفكري والجيلي بينهم.

وقد حرص المؤسس الراحل حسن البنا على أن يصنف جماعة الإخوان المسلمين في إطار وصف عام من الصعب إمساكه، حين قال: "أيها الإخوان أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزبا سياسيا ولا هيئة موضوعة لأغراض محدودة المقصد، ولكنكم روح جديدةسير ي في قلب هذه الأمة فيحييه بالقر آن، ونور جديد يشرق فيبدد ظلام المادة بمعرفة الله، وصوت داو يعلو مرددا دعوة الرسول، ومن الحق الذي لا غلو فيه أن تشعروا أنكم تحملون هذا العبء بعد أن تخلى عنه الناس".

أما الحزبية فرفضها البنا متأثرا بأوضاع الأحزاب وصراعاتها في الفترة التي سبقت ثورة يوليو ١٩٥٢، واعتبر أن الإسلام لا يقر التعددية الحزبية حيث قال "أعتقد أيها السادة أن الإسلام وهو دين الوحدة في كل شيء وهو دين سلامة الصدور ونقاء القلوب والإخاء الصحيح – والتعاون الصادق بين بني الإنسان جميعا فضلا عن الأمة الواحدة والشعب الواحد، لا يقر نظام الحزبية ولا يرضاه ولا يوافق عليه، والقرآن الكريمقول واعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا".

وكان هناك للإخوان المؤسسين موقف غالب يؤكد على سلمية الدعوة ويرفض العنف، إلا أن ذلك لم يحل دون وجود ميول أخرى مارست العنف في بعض الأحيان من خلال ما عرف في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي بالتنظيم الخاص.

ومن هنا لم يكن اختيار الإخوان المسلمين لبناء تنظيم واسع ومتنوع راجعا للصدفة المحضة، أو الرغبة فقط في ضم أعداد ضخمة من الأعضاء والأنصار، إنما عكس رؤية إخوانية متكاملة في البناء التنظيمي والفهم السياسي.

وعلى عكس الصورة الواسعة التي بدا عليها تنظيم الإخوان المسلمين، إلا أن في داخل جنبات هذه الصورة بدت هناك خيوط وقنوات محددة ومعدة بدقة لكي يقوم كل عضو بدورة التنظيمي على نحو محدد ودقيق.

و حرص الإخوان أن يشيدوا تنظيمهم على أسس مركبة شديدة الدقة، وضمت مستويات متعددة لكل منها برنامج خاص في التثقيف الديني والعقائدي، اختلفت به بصورة واضحة عن سائر التنظيمات السياسية والجماعات الدينية الأخرى، واتضحت معالمه في شكلين رئيسيين :

الأول تعلق بمستويات التنظيم، وهنا حرص الإخوان على أن تتم عملية التجنيد علىأكثر من مستو ى، وهو ما ذكره البنا بشكل واضح حين أشار في مذكرات الدعوة والداعية إلى ضرورة أن تعنى المكاتب والهيئات الرئيسية لدوائر الإخوان بتربية الأعضاء تربية نفسية صالحة تتفق مع مبادئهم، وتحقيقا لهذه الغاية يكون الانضمام لعضوية الإخوان على ثلاث درجات:

١. الانضمام العام وهو من حق كل مسلم توافق على قبوله إدارة الدائرة ويعلن استعداده للصلاح ويوقع استمارة التعارف ويسمى أخا مساعدا .
٢. الانضمام الأخوي وهو من حق كل مسلم توافق على قبوله إدارة الدائرة وواجباته. فضلا عن الواجبات السابقة. "حفظ العقيدة" والتعهد بالطاعة، ويسمي الأخ في هذه المرتبة أخا منتسبا.
٣. الانضمام العملي وهو من حق كل مسلم توافق إدارة الدائرة على قبوله وتكون واجبات الأخ فيه، فضلا عن الواجبات السابقة، إعطاء البيانات الكافية التي تطلب منه عن شخصه، ودراسة شرح عقيدة الإخوان وحضور

مجالس القرآن الأسبوعية ومجالس الدائرة، والتزام التحدث باللغة العربية الفصحى بقدر المستطاع، والعمل على تثقيف نفسه في الشؤون الاجتماعية العامة وليس السياسية ، والاجتهاد في حفظ ٤٠ حديثا نبويا. ويسمى الأخ في هذه الدرجة من درجات الانضمام أخا عاملا.

وهناك درجة رابعة أصر الشيخ المؤسس ألا يضعها مع الدرجات السابقة وبصورة لا تخلو من دلالة وهي التي أسماها درجة الانضمام الجهادي: وهي ليست عامة بل هي من حق الأخ العامل الذي يثبت لمكتب الإرشاد محافظته على واجباته السابقة، أما واجبات هذا الأخ في هذه المرتبة – فضلا عما سبق – تحري السنة النبوية والصلاة في الليل، والعزوف عن مظاهر المتع الفانية والبعد عما هو غير إسلامي في العبادات والمعاملات، والاشتراك المالي في مكتب الإرشاد وصندوق الدعوة والوصية بجزء من تركته لجماعة الإخوان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحمل المصحف ليذكره بواجبة نحو القرآن، وأخيرا الاستعداد لقضاء مدة التربية الخاصة بمكتب الإرشاد ويسمى الأخ في هذه المرتبة مجاهدا.

وقد بدا هذا التنوع في مستويات التجنيد داخل الإخوان ذا دلالة، فالفارق يبدو هائلا بين تكوين "الأخ المساعد" و"الأخ العامل" من جهة ، وبين نظيرة "الجهادي" من جهة أخرى ، حتى لو أعلن الاثنان ولاءهم لمرجعية واحدة.

وقد عرف الإخوان المؤسسون ثنائية أخرى مهمة هي ثنائية الخاص والعام التي حكمت حركة الإخوان المسلمين طوال الفترة الممتدة من ١٩٣٨، أي عقب اشتعال المعارك والثورات على أرض فلسطين وحتى تقريبا نهاية العهد الناصري.

وقد تبلورت تلك الثنائية بشكل واضح في التنظيم "الخفي" و"الموازي" لتنظيم الجماعة الأساسي، وهو ما عرف لأعضاء الجماعة باسم التنظيم الخاص وعرف خارجها باسم التنظيم السري.

وقد نجحت الجماعة في استيعاب أعضاء التنظيم الخاص، رغم تكوينهم العقائدي الصلب والمخالف لتكوين معظم أعضاء الجماعة، على مدار ما يقرب من ثماني سنوات.وإذا اعتمدنا رواية محمود عبد الحليم أحد مؤسسي التنظيم الخاص والتي أعلن فيها أن التنظيم قد تقرر إنشاؤه عام ١٩٤٠، إلا أن تغير البيئة الاجتماعية والسياسية في الداخل، وتحول البيئة الإقليمية باندلاع حرب فلسطين، قد أدى لاحقا إلى تفجر الخلافات داخل صفوف الجماعة بين "الكادر الخاص" و"الكادر العام".

وجاءت حرب فلسطين وتصاعد دور التنظيم الخاص الذي مارس بعض أعضائه العنف ضد رموز للسلطة وسياسيين، ولكنه كان كافيا لهدم ما بناه المؤسسون على مدار عقدين من الزمان، فانتقلوا من مواجهة الاحتلال الصهيوني لفلسطين إلى مواجهة السلطة في الداخل ورموزها، وقام بعض شباب التنظيم الخاص للجماعة باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي، واستمرت هذه المحاولات حتى قيام ثورة يوليو بمحاولة اغتيال عبد الناصر عام ١٩٥٤.

ومنذ ذلك التاريخ خرج الإخوان من معادلة الشرعية ومعها معادلة الدعوة والنشاط الاجتماعي، واستبعدوا بقسوة من الساحة القانونية، رغم أن نظام عبد الناصر حرص على دمج تيار منهم داخل الأزهر والأوقاف وباقي مؤسسات نظام يوليو، فكان

الباقوري شيخ الأزهر ي من الإخوان المسلمين، وكان كثير من كبار رجال الأوقاف ينتمون للجماعة وعلى رأسهم الشيخان الجليلان محمدالغز الي وسيد سابق.

وجاء عصر الرئيس السادات الذي أفرج عن قيادات الجماعة، التي بقيت بعيدة تماما عن ممارسة أي نشاط أو دور سياسي أو اجتماعي أو ديني داخل المجتمع المصري طوال عقد السبعينيات، باستثناء النشاط الطلابي في الجامعات المصرية، كما أدى انعزالها عن الواقع السياسي إلى عودتها نحو التشرنق خلف تصورات عقائدية ودينية مغلقة بمعزل عن التفاعل مع المجتمع وقضاياه السياسية، إلى أن جاءت اتفاقيات كامب دافيد التي رفضها الإخوان علنا، ودفعت الرئيس الراحل إلى اعتقال كثير منهم مرة أخرى في حملة سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة.

ويمكن القول بأن الملمح الغالب لنشاط الإخوان المسلمين طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٨ وحتى اندلاع حرب فلسطين عام ١٩٤٨، كان هو النشاط الدعوي ذا الطابع الاجتماعي والديني، وكان البعد السياسي بالمعني الذي شاهدناه طوال العقود الثلاثة من عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك شبه غائب عن الجماعة طوال فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ و التي شهدت انتشارا هائلا في محافظات مصر المختلفة ٤٨، ولكن أيضا ضعفا سياسيا كبيرا، وبصورة غير مناسبة مع حجمها، حيث غابت عن البرلمان المصري طوال الفترة شبه الليبرالية، ولم يكن لها نائب واحد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

والمؤكد أن أحد أسباب هذا الغياب عن المسرح السياسي قبل ثورة يوليو كان يرجع في جانب لطبيعة بناء الجماعة والأولويات الفكرية التي وضعتها لنفسها، كما لم تكن الساحة السياسية من جانب آخر فارغة كما هي الآن، حيث كان المشروعالليبر الي لحزب الوفد مصدر إلهام لشرائح واسعة من الشعب المصري،و التي تعاطفت مع مشروعه من أجل الاستقلال الوطني والدستور المدني.

ورغم النجاح الذي حققته ثنائيات الإخوان في تقديم بنية تنظيمية مغرية يمكن أن تنال رضاء العناصر المتشددة والإصلاحية على السواء، وانتمى إليها من يدعو إلى مكارم الأخلاق وينشط فقط في المجال الاجتماعي، مع من سعى لإسقاط النظم الحاكمة بالقوة، وعلى الرغم من نجاح "بوتقة" الإخوان في جمع كل هذه الثنائيات داخل بناء تنظيمي وخطاب سياسي واحد في لحظات الهدوء والسكينة، كما حدث طوال الفترة من ١٩٢٨ حتى ١٩٤٨، أي على مدار ما يقرب من عقدين من الزمان، إلا أنه مع الظروف السياسية الصعبة والمعقدة، ارتبك تنظيم الإخوان وعجز عن الأداء بالكفاءة السابقة، وخاصة في مراحل المواجهة مع السلطة، حيث عجزت تلك الثنائيات "التوفيقية" على أن تحافظ على وحدة الجماعة وتماسكها في فترة الأزمات وهو الأمر الذي سيطرح مرة أخرى في مرحلة التحول الديمقراطي وبعد اختفاء الغيوم الأمنية.

ثالثا . التأسيس الأول "معدلا"

عرفت جماعة الإخوان المسلمين تحولات كثيرة في العقود الثلاثة الأخيرة، حافظت خلالها على جوهر الرسالة التي نادى بها الإمام المؤسس، خاصة ما يتعلق بربط الدعو ي بالسياسي، والتأكيد على شمولية دعوة الإخوان لتتضمن كل نواحي الحياة الاجتماعية والروحية والسياسية والثقافية، على اعتبار أن الإسلام هو دين شامل اعتبره الإام وا إخوانه المرجع الذي على أساسه يمكن إحداث النهضة داخل هذه الأمة.

وتغير العالم وبقيت دعوة الإخوان قريبة من الأفكار التي طرحهاالإمام المؤسس، وا إن كانت قد أبدت قبولها بالتعددية الحزبية وأعلنت إيمانها بالديمقراطية كوسيلة للمنافسة بين القو ى السياسية المختلفة، إلا أنها ظلت مؤمنةبهذا التز اوج بين الجماعة الدعوية الدينية وبين العمل السياسي.

وقد حافظ الإخوان المسلمون على بنائهم التنظيمي ما يقرب من ٨٠ عاما، رغم اغتيال الشيخ المؤسس منذ أكثر من نصف قرن، إلا أن هذا الغياب لم يؤد إلىغياب موازٍ لفكرة الجماعة الدينية الاجتماعية ذات البعد السياسي، التي هي ليست حزبا سياسيا بالمعنى المتعارف عليه، إنما هي جماعة دعوية أو هيئة إسلامية، وظل هذا المفهوم مهيمنا على بناء الجماعة في مراحلها الأولي وتراجع جزئيا في المرحلة "المعدلة" لصالح تصاعد العقل السياسي الذي لم يلغ الثقافة والبنية الدعوية داخل الجماعة، إنما شاركها في تشكيل صورتها في العصر الحالي.

ورغم استمرار الإخوان كجماعة دينية وسياسية في نفس الوقت، إلا أنهم تجاوزا ثنائية العنف والسلم التي تصاعدت مع حرب فلسطين واستمرت حتى منتصف الستينيات.

فقد أنهى "أبناء" حسن البنا و"إخوانه" منذ بداية السبعينيات علاقتهم بكل صور العنف وأشكاله، وحولوا السمة السلمية الغالبة في خطاب "الإخوان المؤسسين" إلى سمة وحيدة بإحداث قطيعة تنظيمية وسياسية مع كل الأفكار التي تم على أساسها بناء التنظيم الخاص للجماعة.

وقد حافظ الإخوان على نفس "عقل الثنائيات" القديم، وظل التداخل بين نشاط الجماعة الدعوية والسياسية مسيطرا على خطاب الجماعة وحركتها مع تزايد في وزن الجماعة السياسية بصورة ملحوظة مقارنة بما كان علية الحال في أربعينيات القرن الماضي.

وقد اقتحم "إخوان السياسية" منذ بداية الثمانينيات الحقل النقابي والبرلماني من أوسع أبوابه، حيث خاضوا انتخابات١٩٨٤،١٩٨٧ التشريعية، وحققوا نتائج طيبة، كما نجحوا ديمقراطيا في السيطرة على أكثر من نقابة مهنية في مصر طوال عقد الثمانينات، وعادوا مع بداية الألفية الثالثة وتواجدوا بقوة في نقابة المحامين ونجح لهم عنصر ان في نقابة الصحفيين، وحصلوا على ١٧ مقعدا في انتخابات عام ٢٠٠٠ التشريعية، و ٨٨ مقعدا في انتخابات ٢٠٠٥.

وقد حكم الإخوان طوال تلك الفترة هاجس إدارة العلاقة بين تفسيراتهم الخاصة للنص الديني المقدس، وبين متطلبات الواقع الاجتماعي والسياسي. فلأول مرة يخوض الإخوان معركة انتخابية وهم متحالفون مع تيار سياسي آخر مثلما حدث في عام ١٩٨٤ حين تحالفوا مع خصمهم التاريخي حزب الوفد، وأيضا في عام ١٩٨٧ حين شكلوا العمود الفقري لما عرف باسم "التحالف الإسلامي"، ثم قاموا بالترشيح كمستقلين في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥.

وقد اكتسب الكادر الإخواني أو اضطر أن يكتسب طوال تلك المرحلة مهارات جديدة عقب تحالفه السياسي والعلني لأول مرة مع أحزاب سياسية أخرى وفق قانون "العمل الجبهوي"، وعرف معنى "السيادة للشعب" و"الحاكمية" للأمة والدستور، وقدموا لأول مرة برنامجا سياسيا مدنيارغم عموميته وا إشاراته إلى المرجعية الإسلامية.

و اكتسب الإخوان منذ ذلك التاريخ خبرة جديدة انعكست بشكل مباشر على خطابهم السياسيومقولاتهم الدعائية و أصبحنا بالفعل أمام صيغةإخوانية ثالثة تختلف عن إخوان العهد الملكي وا إخوان العهد الناصري والساداتي على السواء.

وا إذا كان من الصعب اعتبار "إخوان الثمانينيات" قد تحولوا تماما في اتجاه تبني المفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية نظريا وعمليا، كما أنه من الصعب أيضا اعتبارهم قد تخلوا عن هذا الربط بين المقولات الدينية والسياسية، إلا أن من المؤكد أن حيز السياسة بمعناه العملي والسلمي قد أخذ مساحة كبيرة في اهتمامات الإخوان على خلاف ما ساد طوال العهد الملكي، حين توسعت دعوة الإخوان السلمية أساسا من خلال النشاط الاجتماعي والدعوة إلى القيم الدينية ومكارم الأخلاق البعيدة عن مفاهيم العمل السياسي بمعناها الحديث.

ومع ذلك ظلت الإشكالية الرئيسية التي تواجه حركة الإخوان المسلمين، تتمثل في استمرار هذا التداخل بين المقدس والمدني، والسياسي والأخلاقي، بصورة تجعل من الصعب النظر إلى الجماعة باعتبارها بالكامل حركة سياسية، فكثير من أعضاء الجماعة انضموا إليها على اعتبار أنها جماعة "دينية" تضم "الناس الطيبين" الملتزمين دينيا بقيم الإسلام وقواعده دون أن يمتلكوا خبرة سياسية ذات قيمة.

ومن هنا فإن تجاوز هذا الخلط بين الحيز الديني والسياسي، سيعني توافر شروط مرحلة جديدة ربما تكون إرهاصاتها الأولى هي ثورة ٢٥ يناير وفيها الألفية الثالثة إلى بناء تنظيم سياسي مدني يسعى بشكل سلمي للوصول إلى السلطة وفق القواعد الديمقراطية، وليس جماعة هدفها إصلاح الناس ودعوتهم إلى التمسك بتعاليم الإسلام، وتتصور أنه يمكن الوصول إلى السلطة عبر برنامج أخلاقي لهداية الناس، حتى لو استفاد من المؤسسات المدنية الحديثة كالبرلمان والنقابات لتحقيق هذا الهدف السياسي الديني.

وأرجع الإخوان ترددهم في حسم مسألة "الهوية السياسية"، إلى عدم قبولهم كتيار سياسي شرعي وفق قواعد قانونية محدده تحكم حركة كل القو ى السياسية السلمية، وبالتالي اعتبروا أن مطالبتهم بتمييز خطابهم السياسي عن الديني في ظل واقع سياسي لا يعطيه من الأصل حق الوجود القانوني والشرعي قضية يسأل عنها الواقع السياسي أولا، لا الإخوان المسلمون.

وقد بدا حرصهم على استمرار هذا التداخل بين الحيز الديني والسياسي وكأنه نوع من "الحماية" الإخوانية للذات، بتصوير أي ملاحقة لهم وكأنها أحيانا اعتداء على الإسلام، وفي أحيان أخرى اعتداء على "المسلمين المتدينين" الذين "يعرفون الله" مما يساعدهم على اكتساب تعاطف قطاعات من الرأي العام.

رابعا . بداية التأسيس الثاني لجماعة الإخوان المسلمين

أسس الإخوان المسلمون حزبا سياسيا جديدا لأول مرة في تاريخهم هو حزب العدالة والحرية، و هو حزب يفترض أنه منفصل من الناحية النظرية عن الجماعة، إلا أن قادته لازالوا هم قادة الجماعة، ورئيسه هو رئيس القسم السياسي للجماعة، وهو ما يعني أن عملية الفصل بين الدعوي والسياسي مؤجلة على الأقل في المستقبل المنظور، خاصة أن قادته أعلنوا أنه لن يشهد انتخابات داخلية قبل ٤ سنوات.

وعليه يمكن القول بأن المرحلة القادمة ستشهد فيها الجماعة متمثلة في حزبها الوليد تحديات جديدة لم تعهدها من قبل:

- **التحدي الأول**

كيف يمكن التعامل مع القيم الداخلية التي تربى عليها إخوان التأسيس الأول للجماعة في ظل مرحلة الممارسة الحزبية الشرعية.

من المؤكد أن المبادئ والمعايير الدينية التي تربى عليها عنصر الإخوان ظلت فعالة ومؤثرة خارج السلطة، ولكن ليس من المؤكد أن تكون كذلك بعد الوصول إلى السلطة، أو بعد تأسيس حزب سياسي يهدف إلى الوصول للسلطة، ويتحرك تحت أضواء الإعلام وبريقه، ويتحول قادته إلى "نجوم جدد" في الفضائيات مثلهم مثل سائرالقو ى السياسية والحزبية الأخرى، ويدخل في تحالفات وخصومات يغيب عنها خطاب الضحية الذي رددته الجماعة على مدار أكثر من نصف قرن، ومع فتح أبواب الحزب للمواطنين مسلمين ومسيحيين، ملتزمين دينيا وغير ملتزمين، ستصبح مع الوقت صورة الحزب السياسي مختلفة من حيث العضوية وأساليب التجنيد وشكل الخطاب السياسي والدعائي عن تلك الجماعة الدعوية التي تلزم أعضاءها بشكل صارم إلى الالتزام بالعبادات وبالقيم والمبادئ الدينية كما نصت عليها قواعد الجماعة الدعوية.

وصارت الجماعة الدينية أحد العوامل الرئيسية وراء تماسك الجماعة وقوتها، فعضو الإخوان لا ينشط في المجال العام فقط من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطي، إنما أيضا ابتغاء رضا الله، ولا يذهب للاقتراع في الانتخابات من أجل اختيار تياره السياسي، إنما أيضا وربما أساسا من أجل عدم كتمان الشهادة، وأن تكون كل خطوة يخطوها من أجل دعم مرشح الإخوان هي خطوة تقربه إلى الله بحسنة.

- ***التحدي الثاني***

هو حدٍ آخر يتعلق بالأيديولوجيا التي تتبناها الجماعة، فالجماعة لازالت تستند على مفهوم العقيدة الإسلامية الشاملة والكلية، في الوقت الذي انتقل العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، من عصر الأيديولوجيات الكبرى والشاملة إلى عصر الأيديولوجيات الجزئية والناعمة.

فالعقائد السياسية الكبرى استندت على أفكار سعت إلى بناء الإنسان وتكوين الفرد الثوري أو الاشتراكي وهندسة المجتمع والأفراد داخل قوالب جامدة سابقة الصنع، انهارت جميعها وانهار معها هذا النمط من التفكير قبل أن تنهار خيارات هذه الأيديولوجيات نفسها.

ومن المؤكد أن جانبا مهما من أدبيات الإخوان المسلمين الفكرية ينتمي إلى هذا النوع من الأيديولوجية الشاملة والكلية، والتي اعتبروا لفترات طويلة أنهم مختلفون عن الأيديولوجيات الأخرى لأنهم يستندون إلى الدين والعقيدة الإسلامية المقدسة، ولكن في الواقع السياسي يتحول هذا الاستناد إلى فكر وممارسات سياسية، وليس إلى نصوص مقدسة، وهو الأمر الذي يستلزم تأسيسا ثانيا للجماعة يجعلها تعي أن الانتماء الفكري والتربية العقائدية على أساس الإيمان بالإسلام الشامل، لا تصلح لبناء نظم سياسية حديثة وديمقراطية، إنما ربما إلى أفراد "طيبين".

وهنا تأتي أهمية وعي "حزب الإخوان" بالعصر الجديد وأنهم يتحركون في عصر رسخ من قيم الديمقراطية ومبادئها، وهو الأمر الذي لم يكن مطروحا بنفس الدرجة في عصر التحرر الوطني والقومي في الستينيات، وصار أمامهم فرصة تاريخية ينفتحون فيها على ما يعرف "بالأيديولوجيات الناعمة"، التي تعنى بمرونة بتفاصيل الواقع المعيش وفق رؤية نسبية، وتفرض فهما واقعيا للبيئة الدولية ولتوازنات القو ى العالمية.

- ***التحدي الثالث***

يمكن اعتبار جماعة الإخوان المسلمين على امتداد الساحة العربية جماعة معارضة وليست جماعة حكم، بكل ما يمثله ذلك منتحديات ومعانٍ ، فعنصر الإخوان الذي رباه الإمام حسن البنا أحيانا على الزهد وعلى المبادئ والقيم الدينية، من الوارد أن يبقى في ظلال هذه المبادئ طالما بقي في المعارضة، تؤثر فيه وتساهم في صياغة جانب كبير من مواقفه وسلوكياته، ولكنها في كل الأحوال لن تؤثر كثيرا في حال إذا ما وصل الإخوان للسلطة بما تمثله من "غواية" وبريق وسطوة، بحيث لا يمكن أن يكون للعامل الديني أو الأخلاقي الدور الوحيد أو الأساسي في الحفاظ على نزاهة الحكام، إنما في وجود نظام ديمقراطي قادر على القيام برقابة قانونية ودستورية على عمل السلطة القائمة.

ويمكن القول بأن القيم الداخلية التي تربى عليها إخوان التأسيس الأول للجماعة، ظلت فعالةومؤثرة خارج السلطة، لإنها لن تكون كذلك بعد الوصول إلى السلطة، ولا يمكنها أن تصلح في إدارة الحكم وفهم طبيعة التحديات الدولية والإقليمية، على أساس أن الرادع الديني قادر على الاستمرار بنفس الفاعلية والتأثير عقب الوصول إلى السلطة حال غياب الضمانات الحديثة التي يعرفها العالم المتقدم والديمقراطي في الرقابة على السلطة.

وتبقى كل التفسيرات التي يقدمها الإخوان وغيرهم من الفصائل الإسلامية حول المؤامرة الدولية والأمريكية ضد الإسلام والمسلمين والحركات الإسلامية، لا تدخل في مجال صراع القو ى وتوازناتها كما يقدمه علم السياسة، فالقول بأن تجربة حماس قد تعثرت نتيجة الحصار الدولي، ونتيجة المعايير المزدوجة، هو قول يعكس قراءة ناقصة للبيئة الدولية والإقليمية، لأنه لا يعكس في الحقيقة اكتشافا جديدا، لأن المفروض أن تجيب الحركات الإسلامية على سؤال: كيف ستواجه بنجاح هذه البيئة الدولية المنحازة؟، وكيف يمكن أن تجد الحركات الإسلامية المعتدلة وعلى رأسها الإخوان المسلمون مكانا تحت الشمس وتصبح جزءً من المنظومة العالمية تؤثر فيها وتتأثر بها؟.

من المؤكد أنه لا توجد أسباب هيكلية أو "جينية" تحول دون إيمان الإخوان المسلمين بالديمقراطية، ولكنها ستفرض عليهم تحديات من نوع جديد، لا يمكن مطالبتهم بإتمامها إلا في بيئة ديمقراطية لازالت غائبة عن العالم العربي.

- **التحدي الرابع**

يمكن القول بأن الإخوان المسلمين قادمون من خارج تراث الدولة المدنية المصرية والنظام الجمهوري، بل كانوا نقيضا له في بعض الفترات، ترتاب فيهم أجهزة الدولة ولا تعرف عنهم إلا صورة نمطية سلبية صنعتها مبالغات الأجهزة الأمنية وأخطاء الإخوان وخاصة السابقة منها. وبالتالي فإن عملية "التطبيع" هذه بين النظام والإخوان لن تكون بالمسألة السهلة، لكن لا بديل عنها لنجاح مشروع "الدمج الآمن"، لأن تراث الإخوان صنعوه خارج النظام والدولة والحركة الوطنية بل ومتصارعين معهم في كثير من الأحيان.

إن تاريخ الحركة الوطنية المصرية في الثلاثينيات والأربعينيات كان الإخوان خارجه، وتاريخ عصر التحرر الوطني والقومي في الخمسينيات والستينيات كان الإخوان متصارعين معه، وحان الوقت لكي يصبحوا جزء من مشروع المستقبل.

والمؤكد أن هذه مشكلة عميقة وممتدة في كل الساحة العربية، فحماس هي خارج تراث حركة التحرر الوطني الفلسطيني متمثله بمنظمة التحرير، ولا بد أن تجد صيغة للاندماج فيها بالمعنى الفكري قبل السياسي، والإخوان المسلمون كانوا خصوما أشداء لعبد الناصر، ولكن لا يجب أن يكونوا خصوما للنظام الجمهوري ولا الدستور المدني ولا لخطاب التحرر الوطني الذي أعادوا إنتاجه في قالب "إسلامي".

من المؤكد أن تأسيس حزب سياسي شرعي لجماعة الإخوان يعد تحولا تاريخيا للجماعة وللنظام السياسي المصري، قد يساعد على حدوث عملية التطبيع هذه بين مؤسسات الدولة وحزب الإخوان، تقبل فيها الأولى حق الثانية في التواجد الشرعي والقانوني، بل وحق المنافسة على السلطة، وتحترم فيها الثانية القواعد القانونية والدستورية للدولة المصرية.